http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1520) السنة السادسة - السبت (30) ايار 2009

ديون الكويت تعترض خروج العراق من الفصل السابع

على الرغم من تطور العلاقات العراقية الكويتية الملحوظ في الأعوام الأخيرة التي تلت سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣، إلا أن العديد من الملفات والنقاط الخلافية بين البلدين لا تزال عالقة وسط موجات من التأجيل إذ لا يزال ملف الديون الكويتية على العراق أبرز عقبة بين البلدين، ففي وقت تشكك فيه أطراف كويتية عدة في جدية الحكومة في تحصيل هذه الديون، يؤكد ساسة كويتيون أنهم لا يملكون الحق في اسقاطها أو التنازل عن أجزاء منها دون الرجوع الى الشعب الكويتي عبر ممثليه في مجلس الأمة.

بغداد/المدى

وتزامنا مع دعوات من اعضاء مجلس النواب دعوا فيها الحكومة الكويتية إلى حل جميع الملفات العالقة مع العراق ودعم اخراجه من طائلة البند السابع لميثاق الأمم المتحدة،واصل المستشار في الديوان الاميري محمد ابو الحسن تحرك دولة الكويت الدبلوماسي الدولي لشرح الموقف الكويتي بشأن ضرورة تسوية القضايا العالقة مع العراق حاملا رسالة من الشيخ ناصر المحمد الاحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء الى وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون.

من جانبه، أعرب النائب عن كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني سامي الأتروشي في تصريحات اعلامية عن أمله بأن تكون الكويت وباقي الدول العربية سبّاقة في تخليص الشعب العراقي من ثقل الاعباء التي تركتها قرارات مجلس الأمن الدولي، خصوصاً وأن الظلم الذي وقع عليه كان مضاعفاً من النظام الحاكم آنذاك ومن المجموعة الدولية التي عاقبت العراق بعزله عن المحيطين العربي والعالمي وتحجيم امكاناته وطاقاته الاقتصادية. وذكر بأن على الجامعة العربية المبادرة بإلغاء القرارات الأممية التي لاتزال مفروضة على العراق، وتحث الخطى على توطيد علاقات ايجابية معه، مشدداً على أهمية تحقيق التقارب بين مجلس النواب العراقي ومجلس الأمة الكويتي من خلال تبادل الزيارات الثنائية ومناقشة مختلف القضايا والاشكالات العالقة بين بغداد والكويت.

هذا وقد قال المستشارالكويتي ابو الحسن بعد تسليم الرسالة في وقت متأخر امس الاول الى نائب وزيرة الخارجية جيمس ستاينبرغ في مقر وزارة الخارجية في واشنطن: تحدثت عن الامور الرئيسية المتعلقة بالامن والسلام في المنطقة وعلى رأسها حرمة الحدود الكويتية ونهائيتها ووجوب ان تكون مضمونة من مجلس الامن تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. واصفا اللقاء بانه جيد، ووجدت اننا صاغية ذاكرا ان المباحثات تطرقت الى مضمون الرسالة وقرارات مجلس الامن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ومسعى العراق الحالي للخروج من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

واضاف لقد اوضحت وجهة نظر الكويت حيال الالتزامات المترتبة على العراق بشأن الكويت والتي تم تنفيذ بعضها ولم يتم تنفيذ البعض الاخر.

وبين ابو الحسن انه وخلال الاجتماع اكد لي نائب وزيرة الخارجية ان موقف الولايات المتحدة بشأن هذه القرارات موقف مطابق تماما لموقف الكويت. هذا وقد جدد العراق دعوته الى رفع اسمه من وصاية الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع، متهماً بعض الدول بمواصلة وضعه تحت الرقابة الدائمة وإبقائه تحت طائلة الفصل السابع، وطالب الادارة الاميركية بتفعيل بنود اتفاق الاطار الاستراتيجي بين البلدين. وفيما يكثف العراق استعداداته لعقد مؤتمر جديد للعقد الدولي في بغداد الشهر المقبل، كشفت مصادر سياسية عدم رضا الأمم المتحدة عن مستوى التزام العراق بتعهداته في نطاق العهد. وفي السياق ذاته قال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي ان اجتماعا مهما جمع الاسبوع الماضي نائب رئيس الوزراء برهم صالح ومستشارين في الحكومة فضلاً عن وزارة الخارجية مع مستشار الامين العام للامم المتحدة لشؤون العهد الدولي ابراهيم غمباري تناول العديد من الملفات السياسية والامنية والاقتصادية في مقدمها التزامات العراق بمتطلبات العهد الدولي الموقع عام ٢٠٠٧ وبالمقابل التزام المجتمع الدولي بالتزامات العهد تجاه العراق.

واضاف ان الاجتماع ناقش التجهيزات لعقد مؤتمر العهد الدولي الخاص بالعراق في بغداد الشهر المقبل والبحث في ترتيبات الحكومة العراقية لاستقبال الوفود المشاركة وغيرها.

وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية الامريكية فضل عدم الكشف عن هويته لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان المباحثات تطرقت الى مجموعة من القضايا الثنائية وسنراجع بعناية مضمون الرسالة.

واضاف ان الولايات المتحدة تقدر الدور الذي لعبته الكويت في جهود اعادة الاستقرار في المنطقة. الى ذلك أكد النائب عبد الكريم النقيب في تصريح اعلامي أن حكومة بلاده جادة في تنفيذ جميع الالتزامات والمتطلبات المنصوص عليها في القرارات الدولية، وهي تتطلع إلى مساعدة أكبر من المجتمع الدولي في تخطي الصعوبات التي تعترض تقدم البلاد في البناء والاعمار والتخلص من التركات الثقيلة التي تسبب بها النظام السابق، وتابع النقيب، العراق يعيش مرحلة جديدة، وندعو الحكومة الكويتية إلى النظر بعين الاهتمام للوضع الجديد وطي صفحة الماضي والعمل على مَد يد العون للعراقيين، وزاد مشيرا إلى حرص عراقي على تدعيم العلاقات الثنائية مع الشقيقة الكويت وحلحلة جميع الملفات العالقة معها، وبالمقابل على الأخوة الكويتيين مبادلة هذا الحرص بالسعي إلى التعامل بشكل أكثر ايجابية مع تلك الملفات، والتأكيد على حق العراق بالاحتفاظ بالسيادة الكاملة وغير المنقوصة على أجوائه، حسب تعبيره.فيما اشارت النائبة آلاء السعدون الى أن العراق دخل البند السابع ضمن ظروف محددة وعندما تتشكل لدى الدول الكبرى الممثلة في مجلس الأمن رؤية بأن البلاد تخطت تلك الظروف عند ذاك من حق العراق المطالبة بإخراجه من حزمة القرارات التي فرضت عليه، وهو ماتسعى إليه الحكومة العراقية من خلال تكثيف الجهود والاتصالات الدبلوماسية، موضحة أن البلاد لم تعد كما كانت في السابق، فهناك منجزات تحققت على جميع المستويات لا ينبغي تجاهلها ومن الضروري التأكيد عليها، وفق تعبيرها. وتطالب الكويت العراق بتنفيذ إلتزامات عدة ترتبت عليه عقب اجتياحه لها في آب ١٩٩٠ قبل اقرار منظمة الأمم المتحدة بإخراجه من طائلة الفصل السابع.ومن بين هذه الإلتزامات قضية رفات المواطنين الكويتيين والأسرى والرهائن الذين فقدوا عقب الاجتياح، ومطالبة الكويت للعراق بإعادة ممتلكاتها بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد وديوان مجلس الوزراء، فضلا عن مسألة التعويضات والديون التي لاتزال بذمة بغداد.

من جهته قال وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود ان وزارة الخارجية تبذل جهودا ديبلوماسية كبيرة استعدادا للاجتماع الذي سيعقده مجلس الامن منتصف الشهر المقبل للبحث في رفع اسم العراق من الفصل السابع والغاء القرارات الدولية المفروضة على بغداد منذ تسعينات القرن المنصرم.

مضيفا ان الوزارة تواصل اجراء اتصالات مع العديد من الدول الاعضاء في مجلس الامن ودول الاتحاد الاوروبي والدول الاقليمية، خصوصاً المجاورة، استعداداً لاجتماع مجلس الامن بشأن العراق الشهر المقبل لافتاً الى ان كل الجهود منصبة على اخراج العراق من الفصل السابع من خلال اعلام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة في العراق.

هذا وقد كان مستشار الامين العام للامم المتحدة لشؤون العهد الدولي ابراهيم غمباري وصل الى بغداد الاسبوع الماضي وعقد اجتماعات مع عدد من المسؤولين العراقيين بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية عادل عبدالمهدي ورئيس البرلمان اياد السامرائي تركزت على التزامات العراق السياسية والاقتصادية والامنية ازاء العهد الدولي والترتيبات الجارية لعقد المؤتمر المقبل

واتهم المالكي خلال لقائه غمباري دولاً لم يسمها بأنها تريد أن يبقى العراق تحت الرقابة الدائمة ضمن الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة، وامل بـ نجاح مؤتمر العهد الدولي وإخراج العراق من هذه العقوبات مشيرا الى اصلاحات داخلية وخارجية شهدها العراق خلال الفترة الماضية.

وبحسب مصادر في البعثة الاممية في العراق فإن المنظمة الدولية غير راضية عن اداء العراق في تحقيق التزاماته بشأن العهد الدولي وتطالب الحكومة العراقية بالمزيد من الجهود لتنفيذ التزامتها.

يذكر ان الحكومة العراقية وقعت مع واشنطن نهاية العام الماضي اتفاقين ينص الاول على جدول لسحب القوات الاميركية ينتهي في عام ٢٠١١ مع سحب كل القوات الاميركية من العراق، ويتعلق الاتفاق الثاني بالاتفاق الاطاري الاستراتيجي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من جهة اخرى استقبل الدكتور برهم احمد صالح نائب رئيس الوزراء في بغداد الخميس الماضي علي المؤمن سفير دولة الكويت والقائم بالاعمال سالم عبد الهادي الشفا.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية العراقية الكويتية وسبل تعزيزها وتطويرها خدمة لمصلحة الشعبين الصديقين.

وشدد نائب رئيس الوزراء على ضرورة حل كل الملفات العالقة بين البلدين بالحوار البناء والشفاف بما يؤمن مصالح الشعبين الشقيقين مضيفا ان عمق العلاقات التاريخية بين العراق والكويت هو عامل مهم وحيوي في ادامة العلاقات الثنائية المشتركة وتطويرها.

واكد نائب رئيس الوزراء أن الوقت الان مناسب لدخول الشركات الكويتية الى العراق والاستثمار فيه مشددا على ان فرص الاستثمار واسعة ومفتوحة لكل الشركات العالمية والكويتية منها بالذات مضيفا أن العراق قد قطع شوطا كبيرا نحو الاستقرار الامني وهو مقبل على خطوات مهمة في طريق الاستقرار السياسي الكامل واللذين سيوفران وبشكل اكبر البيئة الملائمة للاستثمار.

هذا وقد وكان مجلس الامن فرض سلسلة من العقوبات على العراق بعد غزو الكويت منها دفع تعويضات وتجميد اصوله في الخارج.

وسبق للعراق ان دفع اكثر من ١٣ مليار دولار كتعويضات للكويت وما يزال يتعين عليه ان يدفع تعويضات قيمتها اكثر من ٢٥ مليار دولار فضلا عن ديون مستحقة للكويت تقدر بـ١٦ مليار دولار.

ويفتح الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة الباب على امكانية فرض عقوبات فضلا عن امكانية التحرك العسكري.

المالكي وزيراً للتجارة.. والنزاهة تشن حملة لاعتقال ألف مسؤول عراقي

بغداد / المدى

في ظل الاتهامات والإحصاءات التي تطلقها جهات دولية ومحلية أدرجت العراق ضمن الدول التي تحتل مواقع متقدمة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، بدأت جهود السياسيين والهيئات المعنية بمكافحة الفساد بتركيز الجهود لاستئصال هذه الظاهرة التي تفشت في معظم مفاصل الدولة العراقية، وبعد ان توجّهت الانظار الى مجلس النواب وهو يبدأ بمحاسبة المسؤولين المتورطين بقضايا وفساد واهدار للمال العام.

وبهذا الصدد أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن التعديل الوزاري سيخفف من اضرار وجود وزراء غير مهنيين فرضتهم المحاصصة، مشيرا الى انه شدد على رفض التوافق لأنه لا ينتج افضل من هذه التشكيلة الوزارية.

وقال رئيس الوزراء في معرض رده عن اسئلة الصحفيين عبر نافذة التواصل مع الاعلاميين التي اطلقها الموقع الالكتروني للمركز الوطني للإعلام إن التغيير الوزاري اذا ما تم فسيشمل وزارات أمنية واقتصادية وخدمية، مستبعدا تخلي الكتل النيابية عن وزرائها،موضحا أن الاصرار على التوافق والمحاصصة يسهم في استمرار الكارثة.

واكد المالكي أن حملة الفساد التي أطلقها سوف لن تستثني أحداً، و أن عدد المعتقلين بتهم الفساد يزيد على خمسين شخصاً حتى ساعة الاجابة على هذه الاسئلة. وشدد على ان الفساد بات ينهش جسد المواطن بشكل اكبر وليس الدولة فقط.

واشار الى ان وقوف جهة سياسية وراء تغيير عبارة مقصودة في قانون العفو العام انتهت الى اسقاط الدعاوى على متهمين بالفساد كوزير الدفاع والكهرباء السابقين، وموظفين اخرين، لافتا الى ان الفساد له غطاء سياسي من شركاء في العملية السياسية، وأضاف أنه لن يدافع عن أي وزير او موظف مفسد، مؤكدا انه سيحيل كل من يثبت تورطه للقضاء والنزاهة، دون تمييز بين مفسد وآخر. تعليقات المالكي جاءت متزامنة مع تقرير سنوي أصدرته لجنة النزاهة أشارت فيه الى انها اصدرت في شهر نيسان ٣٨٧ أمر اعتقال ضد مسؤولين، بينهم ٥١ مسؤولاً بدرجة رئيس ادارة، مؤكدة ان امام اللجنة ٩٩٧ امر اعتقال لم ينفذ بعد.

وفي هذا الشأن قال رئيس لجنة النزاهة رحيم العكيلي خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب بعد تقديم الهيئة تقريرها لعام ٢٠٠٨ إلى رئاسة المجلس، إن الهيئة تلقت «٥٠٣١ إخبارا عن قضية فساد، وصل منها إلى قاضي التحقيق ٣٠٢٧ دعوى»، مؤكدا صدور «٦٣٠ مذكرة قبض بقضية فساد، حكم في عام ٢٠٠٨ على ٩٧ متهماً فقط بقضية فساد، والموقوفين كانوا ٤١٧ شخصا.

وأضاف العكيلي أن عدد الدعاوى المحالة للمحكمة بلغت «٣٨٢ دعوى، ٢٧٧٢ قضية شملت بالعفو فقط في عام ٢٠٠٨، ولازال قانون العفو ساريا ويشمل الكثير من الدعاوى.

أما مجموع القضايا التي حققت فيها الهيئة منذ تأسيسها حتى نهاية العام الماضي، فقال العكيلي إنها بلغت ١٧٦١٠ إخبارا وعرضت على قاضي التحقيق ١٢٩٧٥ قضية أحيلت لمحكمة الجنايات ٩٣٧ دعوى، وبلغ عدد المحكومين منذ تأسيس الهيئة وحتى نهاية ٢٠٠٨، ٣٦٩ محكوما بقضية فساد من ضمنهم خمسة وزراء سابقين.

وأشار العكيلي إلى أن الإجراءات القانونية أوقفت بحق ٧٠ موظفا في وزارات مختلفة بسبب عدم الحصول على موافقة الوزراء المعنيين وفق الصلاحيات الممنوحة لهم، لافتا إلى أن وزير التجارة المستقيل عبد الفلاح السوداني غير مطلوب لدى هيئة النزاهة لعدم صدور قرار قضائي بحقه، مشيرا إلى أنه «لم يصدر قرار قضائي في الهيئة من قبل قضاة التحقيق التابعين لمجلس القضاء في قضايا هيئة النزاهة، تؤشر أي شيء ضد الوزير كمنع سفره أو حجز أمواله أو إلقاء القبض عليه أو إستقدامه كمتهم، لذلك لا نستطيع ملاحقة وزير التجارة حتى يصدر قرار قضائي بشأنه ولم يصدر حتى الآن وقد يصدر لاحقا». وأكد العكيلي ضرورة دعم قانون مكافحة الفساد للحد من حالات الفساد المالي والإداري التي تعاني منها وزارات ومؤسسات الدولة، وأضاف أن «قانون مكافحة الفساد يحتاج لدعم حقيقي كونه محاولة للاستجابة إلى جميع متطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأظن بأنه يعالج الكثير من مشاكل الفساد التي يعاني منها البلد لاسيما تعيين الاقارب.

ونوه العكيلي الى حدوث تعديلات على مسودة قانون مكافحة الفساد بالشكل الذي يمنع على المسؤولين تعيين اقاربهم في الوزارات والدوائر العاملين فيها.

وفيما يتعلق بتقديم كشف المصالح المالية الخاصة بالمسؤولين، أشار العكيلي إلى أن أعضاء البرلمان كانوا أقل المستجيبين لتقديم مصالحهم المالية، ولم يقدم وزيرا الخارجية هوشيار زيباري والصناعة والمعادن فوزي الحريري كشوفاتهما المالية، فضلا عن محافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الحج والعمرة ورئيس جهاز المخابرات، فيما امتثل ٣٤ نائبا لطلب الهيئة بتقديم كشوفاتهم المالية.

وقلل العكيلي من أهمية إخفاء بعض الوزراء والمسؤولين لجزء من الأموال التي بذمتهم والتي قال بإن الهيئة كشفت عنها، مشيرا إلى أن وسائل هيئة النزاهة في التحقق من وجود تضخم في أموال كبار المسؤولين لا تزال بدائية..

يذكر ان هيئة النزاهة العامة قامت بالتعاون مع قيادة عمليات بغداد ومكتب رئيس الوزراء بالتنسيق لتنفيذ اوامر القبض الصادرة بحق العشرات من المسؤولين، واوضح القاضي رحيم العكيلي ان اوامر القاء قبض نفذت بحق ٣٣ من مسؤولين بدرجة مدير عام فما فوق.

ومع إعلان رئيس الوزراء ان عام ٢٠٠٩ سيكون عاما للحرب على الفساد، لم تكن تحركات هيئة النزاهة العامة ببعيدة عن تحركات مجلس النواب، إذ اكد النائب عباس البياتي ان حرباً على الفساد شنها رئيس الوزراء وشرع مجلس النواب بها بالفعل. من جانبه اعتبر عضو مجلس النواب حسام العزاوي،أن المشكلة الوزارية لا تتعلق باستبدال الوزراء وإنما بالإصلاح السياسي "برمته"، مرجحا أن يكون سبب طرح التعديل الوزاري هو إخفاق الوزراء.

وأضاف العزاوي أن "المشكلة ليس باستبدال وزير بآخر ولكن القضية تتعلق بالإصلاح السياسي، فالمشكلة ليست بتبديل الحكومة وإنما بالعملية السياسية برمتها لأن العملية السياسية مرتكزة على المحاصصة الطائفية".

ورجح العزاوي أن "تبقى الأمور على حالها إذا لم يتم إصلاح المناخ السياسي"، مبينا أن "حديث رئيس الوزراء نوري المالكي عن التغيير الوزاري هو بسبب إخفاق الوزراء بمهمتهم وهي تقديم خدمة للشعب العراقي".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعلن توليه حقيبة التجارة مؤقتا لحين اختيار وزير جديد لشغل المنصب، بعد يومين من قبول الحكومة استقالة عبد الفلاح السوداني على خلفية اتهامات بوجود فساد مالي وإداري في الوزراة، متعهدا بملاحقة جميع المفسدين وتقديمهم للقضاء.

واستهل المالكي قراراته كوزير مؤقت للتجارة لحين تعيين وزير جديد خلفا للوزير المستقيل عبد الفلاح السوداني بإلغاء دور الوسطاء والاستعاضة عنهم بإبرام صفقات شراء المواد الغذائية بشكل مباشر مع الشركات المنتجة.

وأشار المالكي إلى أن لجنة من المتخصصين في وزارة التجارة ومكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة النزاهة والرقابة المالية والمفتشية ستعمل على إبرام هذه الصفقات.

وأبلغ المالكي الوكلاء والمدراء العامين والموظفين في مقر وزارة التجارة أنه سيعمل على استقطاب كوادر جديدة لتحل محل غير المؤهلين، فضلا عن معالجة الواقع العام لوزارة التجارة على أساس الحقائق وليس على أساس ما يقال.

ودعا المالكي إلى إلغاء الحصة التموينية المخصصة لأصحاب المناصب العليا في الدولة لعدم حاجتهم اليها وإحالتها إلى المحتاجين وذوي الدخول المحدودة.

ودافع المالكي في حديث أدلى به لوسائل الإعلام أثناء زيارته لمقر وزارة التجارة عن قرار الحكومة بقبول استقالة السوداني، قائلا إن السوداني قدم استقالته يوم ١٤ ولم يعلن عن قبولها «حتى لا نقطع الطريق على مجلس النواب لممارسة دوره الرقابي»، عادا انتقاد قراره «إثارة غبار وليس له أسس قانونية».

وعقد المالكي اجتماعا مع المسؤولين في الوزارة تم خلاله الاتفاق على «تشكيل وفد من وزارة التجارة من المعنيين بالشراء، ويذهب للاتفاق مباشرة مع الشركات الرصينة والمناشئ الأصلية للمواد الغذائية.

وأثار قرار المالكي قبول استقالة وزير التجارة الاثنين الماضي استياء عدد من النواب حيث وقع أكثر من ١٠٠ نائب على طلب للتراجع عن قبولها وفسح المجال أمام البرلمان لرفع الثقة عنه.

الموصل تستعد لرحيل القوات الامريكية نهاية حزيران

الموصل/نوزت شمدين

ارتفعت حرارة الحديث في مدينة الموصل، عن مستقبل الوجود الأمريكي هناك، وذلك مع اقتراب الموعد المقرر لأنسحاب القوات العسكرية الأمريكية من المدن العراقية، حسب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين العراقي والأمريكي، فهناك من يعتقد بأن هذه القوات لن تغادر الموصل، مستندين في ذلك على تصريحات لقادة عسكريين أمريكيين، تداولتها وسائل الإعلام، والمحوا فيها الى عدم شمول مدينة الموصل بالانسحاب، آخرون يرون بأن عملية ام الربيعين المستمرة في الموصل منذ عام مضى، قد احكمت فرض السيطرة العراقية على كل تفاصيل المدينة، والخارطة المدنية للمدينة، لاتحتاج إلى وجود قوات عسكرية متعددة، مادامت الوطنية قادرة على بسط الأمن.

محافظ نينوى أثيل النجيفي، قال بأنه متمسك بموعد الانسحاب في ٢٠٠٩/٦/٣٠، وكشف عن وجود مفاوضات بين الأجهزة الأمنية والجانب الأمريكي، من اجل تحديد المناطق التي ستتواجد فيها القوات الأمريكية، وطرق تنقلها، بالشكل الذي يضمن عدم احتكاكها بالمواطنين، مع الإبقاء على باب الاستعانة بها عند الحاجة مفتوحاً.

جاء ذلك خلال لقاء بمحافظ نينوى، جمعه بوفد من حقوقيي ومحامي الموصل، الذين طالبوا النجيفي بضرورة التمسك بالموعد المعلن لانسحاب القوات الأمريكية، من المدن والذي حدد في نهاية حزيران المقبل، وقد أكد النجيفي خلال اللقاء، بأنه سيعلن للمواطنين طبيعة الاتفاق واليات تنفيذه، بعد الانتهاء من المفاوضات.

وكان قائد القوات الأمريكية الكولونيل غاري فولسكي قد ذكر في تصريحات نشرتها الصحف المحلية:» إذا أرادت الحكومة العراقية أن نبقى سنبقى»، وقال أيضا: سيتم اتخاذ القرار بخصوص البقاء أو الانسحاب من الموصل، بناءً على التقييم الذي يجري حالياً للظروف الأمنية في المدينة.

على الارض، قللت عدد من التفجيرات المتلاحقة خلال الايام الماضية، من الامال العريضة لمواطني الموصل، وقلصت من حجم التفاؤل إزاء ما يمكن أن يحمله شهر حزيران، من اخبار حول انسحاب القوات الأمريكية من المدينة، فقد أدى تفجير انتحاري، استخدمت فيه سيارة نوع(كيا)الى إصابة العشرات من المواطنين، مع أضرار بالممتلكات في منطقة الدواسة خارج ، بالإضافة الى عدد من العبوات الناسفة، أحدها اصابت عضوة في مجلس المحافظة مع مدنيين بجراح، وعودة الاخبار المتعلقة باكتشاف جثث في أطراف الموصل، كان أخرها لأم وابنتها في منطقة العطشانة، والاخرى وجدت بالقرب من(تلكيف)، أدى كل ذلك الى تعزيز المخاوف من اندلاع موجة من العنف مجددا.

ويصر الكثيرون من اهالي مدينة الموصل، على ان وجود قوات الاحتلال الأمريكي في مدينتهم، هو السبب الاكبر في اعمال العنف شبه اليومية التي تحدث هناك، مؤكدين ان عدم وجود قوات اجنبية، سيسقط الحجج التي يتذرع بها البعض، ممن يعلنون بانهم يستهدفون قوات الاحتلال، لأن استمرارهم بتلك الاعمال في ظل خلو المدينة من هذه القوات سيعزلهم، ليكونوا بمواجهة المجتمع. من ناحية اخرى، اثار عدم التحاق القائد الجديد لشرطة نينوى(سعد يونس عبد الله) بمهام عمله، تساؤلات في الشارع الموصلي، مما فتح الباب أمام تكهنات بوجود خلافات بين السلطة المحلية في نينوى من جهة، ووزارة الداخلية من جهة اخرى، وقد تعزز ذلك من خلال اخبار تحدثت عن تصويت جرى في مجلس محافظة نينوى مؤخرا، على تمديد فترة بقاء اللواء خالد الحمداني قائدا لشرطة نينوى، لكن لم يرد أي تصريح رسمي بهذا الخصوص لغاية الان، مع ان اسبوعاً قد مضى على قرار وزارة الداخلية تعيين القائد الجديد، خلفا للحمداني الذي قال مصدر في الوزارة انه نقل الى الشرطة الوطنية في بغداد.

مصدر في محافظة نينوى، اشار الى ان قرار وزارة الداخلية، ربما يأتي ضمن ترتيبات الاعداد للأنسحاب الامريكي من المدينة، وقال كلما اقترب الموعد، كلما ازدادت التحركات الامنية العراقية، باتجاه مسك الارض، بتعزيز الوجود لأثبات الكفاءة والمقدرة على حفظ الامن بنفسها.

الارتال العسكرية الامريكية كثفت من تحركاتها داخل مدينة الموصل، وصار يمكن رؤيتها في كل مكان تقريباً، وفي كل الاوقات، و لا احد يعرف على وجه الدقة، هل هي مناورات توديعية، أم رسالة مفادها أن الموصل خارج حسابات الانسحاب.

غالبية المواطنين يؤيدون خروج القوات الامريكية من المدينة، ولا يعتبرون ذلك خطراً يتهدد أمنهم المفقود اصلا، سيما وان الجيش العراقي بحسب العديد منهم، نجح في كسب ثقة الشارع، وقلص من حجم الفجوة الامنية، وازدادت خبرته في التعامل مع المواقف الصعبة، قلة منهم يجدون أن انسحاب القوات الامريكية، سيؤدي الى تداعيات تشبه التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٥، عندما انهار جهاز الامن وعمت الفوضى.

سياسي من المدينة، علق على قضية الانسحاب بالقول» الوضع في الموصل يختلف عن الأعوام الماضية، وقد حان موعد تقليص الوجود الأمريكي، في الاقل انكفاء الى قواعد بعيداً عن شوارع المدينة، لان رحيلها بالكامل، قد يؤدي الى مفاجآت، او صراعات تعصف بالموصل».

ويبدو ان السيناريوهات كلها ستظل في المتناول ، مع بقاء ثلاثين يوماً فقط من الموعد المقرر للأنسحاب بحسب الاتفاقية الامنية، و لايمكن التكهن عن أي منها ستكشف ستارة المسرح الموصلي، مادام الوضع الامني متوتراً.